

٣٩٤

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٣) لسنة ٩٥٥
قانون معدل لقانون تسوية الاراضى والمياه

.....

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضى والمياه لسنة ٩٥٥) ويقرأ مع قانون تسوية

الاراضى والمياه رقم (٤٠) لسنة ٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة من القانون الاصيلي على الشكل الآتي :
« يجوز استئناف الاحكام الصادره من محكمة التسوية الى محكمة الاستئناف اذا كانت قيمة المحكوم به تزيد على خمسين ديناراً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه ان كان غيبياً ويكون حكم محكمة الاستئناف قابلاً للتمييز اذا كانت قيمة المحكوم به تزيد على ٢٠٠ دينار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه ان كان غيبياً . وفي جميع الحالات المار ذكرها لا يجوز للمعتز ان يسقط دعواه مؤقتاً واذا اصر على الاسقاط ترد دعواه نهائياً » .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

٩٥٥ / ٤ / ٧

رئيس الوزراء

وزير المالية

وزير العدلية

نوفيس ابو الهري

انسلاس هباتيا

هزاع الجمالي

.....